



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Analysis and measurement of the impact of fluctuations in the exchange rate of the dinar on the balance of Iraqi Payments for the Period (2004-2021)

Ghareeb Jafer Noori Albarznji*, Ameen Mohammad Saeed Aledresi

College of Administration and Economics/Salahadin University-Erbil

Keywords:

Official exchange rate, parallel exchange rate, balance of payments, econometrics analysis.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 14 Feb. 2024

Accepted 28 Feb. 2024

Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Ghareeb Jafer Noori Albarznji

College of Administration and
Economics/ Salahadin University-Erbil

Abstract: This study aims to analyze the impact of exchange rate changes on the balance of payments in Iraq during the period (2004-2021). The Iraqi economy is a unilateral economy that depends on the global market for the purpose of meeting its growing demand, in addition, the Iraqi economy still depends on oil revenues for the purpose of financing public spending, which makes it vulnerable to shocks and external changes associated with oil markets.

The study followed the descriptive analytical approach and the quantitative method by adopting the exchange rate of the Iraqi dinar in the parallel and official exchange market during the study period as two independent variables and the Iraqi balance of payments as a dependent variable using the statistical program (Eviews12) and the results did not show a statistically significant relationship between the fluctuations of the Iraqi dinar exchange rate in the parallel and official exchange market and the balance of payments, which indicates the nature of the inflexible economic structure in Iraq, and indicates the importance of diversifying the sources of income of the Iraqi economy, and the sustainable treatment of the bank. The Central Bank of Iraq through its monetary tools to narrow the gap between the official and parallel exchange rates.

The research contributes to highlighting one of the dilemmas suffered by single-sided economies, where the repercussions of the economic structure are reflected in the fluctuations between the official and parallel exchange rate, and the impact this reflects on the balance of payments.

تحليل وقياس أثر تذبذبات سعر صرف الدينار في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2021)

امين محمد سعيد الادريسي

غريب جعفر نوري البرزنجي

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف في ميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (2004-2021). يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على السوق العالمية لغرض تلبية طلبه المتزايد فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد على الايرادات النفطية لغرض تمويل الانفاق العام مما يجعله عرضة للصدمات والتغيرات الخارجية المرتبطة بأسواق النفط. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي باعتماد سعر صرف الدينار العراقي في سوق الصرف الموازي والرسمي خلال مدة الدراسة كمتغيرين مستقلين وميزان المدفوعات العراقي كمتغير تابع باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12) ولم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تذبذبات سعر صرف الدينار العراقي في سوق الصرف الموازي والرسمي وميزان المدفوعات، مما يؤشر إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي غير المرن في العراق، ويدل على أهمية تنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي، والمعالجة المستديمة للبنك المركزي العراقي من خلال ادواته النقدية لتضييق الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي.

يساهم البحث في ابراز احدى المعضلات التي تعانيها الاقتصادات وحيدة الجانب حيث انعكاس تداعيات الهيكل الاقتصادي في التذبذبات الحاصلة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وما يعكسه هذا من أثر في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي، ميزان المدفوعات، التحليل القياسي.

المقدمة

كان للانفتاح الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم أبان عصر العولمة، وسيادة نموذج الحرية الاقتصادية على حساب نموذج التخطيط المركزي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي دورا بارزا في ارتفاع منسوب المبادلات التجارية بين دول العالم.

هذا الاتساع في التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات عبر دول العالم افرز العديد من المشاكل التي كان للاقتصادية منها أولوية ملحوظة على أساس أن التبادل التجاري والتدفق الاستثماري يرتبطان بمحرك علاقة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية من خلال مؤشر سعر الصرف. وإن التقلبات غير المسيطر عليها في أسعار صرف العملة الوطنية تعكس أثارا جمة سواء على الصادرات أو الاستيرادات، فضلا عن الاستثمارات المتدفقة داخل الدولة. وهذا يعكس حقيقة أن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما على سلامة ومتانة الاقتصاد الوطني.

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي الجانب، اذ تشكل الصادرات النفطية (98%) من اجمالي صادراته، فضلا عن اعتماده على الخارج لسد متطلباته المختلفة. ويشهد سعر الصرف فيه تذبذبات اخذت مساران: المسار الاول يتجلى بقيام البنك المركزي العراقي باجراء تعديلات على سعر الصرف الرسمي، أما المسار الثاني فقد تمثل بوجود تباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر

الصرف في السوق الموازي، والذي انعكس سلبيًا على أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وأصابها بقدر كبير من الارتباك وعدم اليقين لغرض تحقيق هدف الدراسة قسمت الدراسة على خمسة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث تحليل علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات في العراق والمبحث الرابع الجانب التطبيقي للدراسة أما المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال ما يشهده النظام النقدي في العراق من تباين بين سعر الصرف المثبت اسمياً (Nominal Anchor) للدينار العراقي رغم وجود تعديلات فيه من قبل البنك المركزي العراقي، وسعر الصرف الموازي الذي يشهد تذبذبات حادة. والذي هو انعكاس لريعية الاقتصاد العراقي، وما يعكسه هذا من آثار على ميزان المدفوعات.
2. مشكلة البحث: يشهد الاقتصاد العراقي بعد التغيير في العام (2003) وحتى الوقت الحاضر سوقين لسعر الصرف، ففي حين يتصف سعر الصرف الرسمي بالثبات مع اجراء بعض التغييرات عليه من قبل سلطة البنك المركزي بين حين وآخر طبقاً لبعض الضرورات الاقتصادية، فإن سعر الصرف في السوق الموازي يشهد قدراً من التذبذب مقتربا أحيانا من سعر الصرف الرسمي ومبتعدا عنه في أحيان أخرى. لا بد أن يكون لذلك تداعيات على الاقتصاد العراقي وعلى ميزان المدفوعات بعده مرآة لعلاقاته الاقتصادية الدولية.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة السؤال الآتي:

- ❖ هل إن نظام سعر الصرف القائم في العراق وهو نظام سعر الصرف المعموم المدار قد ساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات العراقي ام عمق من هذه الاختلالات؟ وبعبارة أخرى مدى فاعلية سعر الصرف المعمول به في دولة ريعية كالعراق؟
- 3. فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية التالية: هناك علاقة ذات أثر معنوي موجب لتذبذبات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي في رصيد ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2004-2021).
- 4. هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة مدى فاعلية الآلية المعمول بها لسعر الصرف في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2021) فضلاً عن تحديد درجة تأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في العراق.
- 5. منهجية البحث: يعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك عن طريق دراسة سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وتغييراته وآثاره على ميزان المدفوعات من خلال التحليل الاقتصادي واستخدام الأسلوب الوصفي والتحليل الاحصائي للمجالات التي يغطيها موضوع الدراسة، فضلاً عن استخدام التحليل القياسي من خلال استخدام برنامج (Eviews 12).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المطلب الأول: التعريف بسعر الصرف

أولاً. مفهوم وتعريف سعر الصرف: لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، تعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى، أي يعد سعر الصرف أساساً لتلبية احتياجات المعاملات المحلية من العملات الأجنبية، ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبغض

النظر عن نوع الأنظمة الاقتصادية السائدة في الدول. ومنذ أن تحولت النظم النقدية الدولية اعتباراً من عام (1973) إلى نظام تعويم أسعار العملات، لم تعد البنوك المركزية للدولة ملزمة بالحفاظ على أسعار الصرف ضمن هامش محددة، كما كان الحال في نظام بريتن وودز، فاختلف التوازن المستمر في موازين المدفوعات الدولية وكذا التغيير الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات، وانعكاساتها على أسواق رأس المال في دخولها فيما يعرف بعصر العولمة وما صاحبها من تحرير انتقالات رؤوس الأموال من دولة أخرى من القيود، مما أدى إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف (نعمة، 2007: 4). يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة ما لدولة معينة مقوماً بعملة أخرى لدولة أخرى، ويستخدم في تحويل القيم من عملة إلى أخرى وغالباً ما يتغير بشكل دوري استجابة للتغيرات التي تحدث في ظل ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف، فالتعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الأجنبية والتي ينبغي تحويلها إلى العملة المحلية من خلال أسعار الصرف. إن هذه الأسعار عرضة للتغيير بسبب الظروف التي تحدث في التجارة المحلية والخارجية (كرياتين، 2010: 26).

ويعرف (Michael Parkin) سعر الصرف على أنه ذلك المعدل للعملة الأجنبية (أو معدل الصرف الأجنبي) والذي يعني سعر عملة دولة معينة إزاء مبادلتها بعملة دول أخرى (parkin, 443: 2003).

ويمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة العاكسة للمركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي. إذن هو ثمن كباقي الائتمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه.

ثانياً أهمية ووظائف سعر الصرف: يؤدي التغيير في سعر الصرف إلى تحويل الموارد بين القطاعات الانتاجية فقد يتم تطوير صناعة مهمشة أو تهيمش فرع من فروع الصناعات الأخرى. فعند تخفيض سعر الصرف العملة الأجنبية سيؤدي ذلك إلى تنشيط فروع من الصناعات المتخصصة بالتصدير ويصبح حينها الانتاج التصديري أكثر رواجاً، وذلك لأن السلع المصدرة ستصبح أقل سعراً والسلع الأجنبية المستوردة ستصبح أكثر غلاءً (رفاه وانوار، 2014: 231).

وهناك جملة من الوظائف يقدمها سعر الصرف في الاقتصاد تكمن في (المشهداني وعبدالله، 2020: 418):

1. **وظيفة قياسية:** وهي معيار اقتصادي يهدف إلى المقارنة والقياس لأسعار السلع المحلية مع أسعارها في السوق العالمي، ويعد هذا الرابط الأساس بين الأسعار المحلية مع الاسعار العالمية.
2. **وظيفة تطويرية:** لسعر الصرف تأثير على السلع من جانب التجارة الخارجية حيث إن كل دولة تحاول بكل جهد أن تطور صادراتها مقارنة بالدول الأخرى وكذلك قد يتوقف الجانب الصناعي عن الانتاج بسبب الاستيراد الأقل سعراً من السعر المحلي مثال عندما يرتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يسعى الاوربيون الى شراء السلع الامريكية الرخيصة وعدم شراء السلع الأوربية الغالية وهكذا يزداد الصادرات الأمريكية لأوروبا، مما يؤثر سلباً على النشاط الصناعي في أوروبا.
3. **وظيفة توزيعية:** يقوم بمهمة توزيعية على مستوى الاقتصاد العالمي بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، لذلك يساعد على إعادة توزيع ثروات دول العالم، فمثلاً عندما يكون هناك دولتين (A) و(B) حيث إن ارتفاع سعر صرف عملة (A) مقابل سعر صرف عملة (B)، يشجع الدولة (B) على زيادة تصدير سلعها إلى الدولة (A) ومن ثم ارتفاع احتياطي العملة لدى الدولة (B)، ومن ثم فإن

سعر الصرف يؤثر على رصيد احتياطي العملة لدى المصارف في الدول الأخرى من خلال التقلبات في سعر الصرف (عمر، 2011: 4).

ثالثاً. **أهداف سعر الصرف:** يسعى سعر الصرف لتحقيق العديد من الأهداف التي يمكن حصر أهمها من خلال الآتي (صبحي، عواد، 2022: 338):

1. **مقاومة التضخم:** إن انخفاض سعر الصرف ينجم منه انخفاض مستوى التضخم المستورد عن طريق زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية، وأيضاً يساهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأجل القصير إلى انخفاض التضخم المستورد.
 2. **تنمية الصناعة المحلية:** يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الصرف لتشجيع الصناعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحفيز الصادرات، كما إن تخفيض سعر صرف العملة من قبل البنك المركزي يزيد من قدرة السوق المحلي على المنافسة الأجنبية.
 3. **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً محورياً لإعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية أو الفئات المحلية، إذ إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي ينجم عنه زيادة في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ويؤدي إلى الحصول على ربحية أكثر، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال لكن القدرة الشرائية للأجور ستتخفف، والعكس بالعكس.
- رابعاً. **انواع سعر الصرف:**

1. **سعر الصرف الاسمي:** وهو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى (قدي، 2003: 103).
- كعادة يقسم سعر الصرف الاسمي على:

- أ. **سعر الصرف الرسمي أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.**
 - ب. **سعر الصرف الموازي:** ويكون معمولاً به في الأسواق الموازية.
- وهذا يؤكد وجود أكثر من سعر صرف اسمي في الوقت ذاته، وللعملة ذاتها في الدولة.
2. **سعر الصرف الحقيقي:** وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، وإن سعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلاً بالرقم القياسي للأسعار، أي إن هذا السعر يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي للدولة وذلك عن طريق الصيغة التي تجمع الرقم القياسي لمستويات الأسعار في الدولة المقارنة (معروف، 2005: 301).
- ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة الآتية (علي، وسمير، 2012: 50):

$$Pf / TCR = TCN * Pd$$

$$TCR = Pd / (TCN * Pf)$$

إذ إن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pf: مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

Pd: مستوى الأسعار المحلية.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة المحلية، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولة الأجنبية والدولة المحلية.

3. سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملة أخرى في مدة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة دولة ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى وإن أسعار الصرف الفعلية لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدلات التضخم بشكل عام، ولهذا لا تعد مقاييس ملائمة لبيان الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (كرياتين، 2007: 292).

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: وهو عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة، وهو ذو دلالة ملائمة لقياس تنافسية الدولة مقابل العالم الخارجي، يتطلب هذا السعر أن يخضع هذا المعدل للتصحيح عن طريق إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (الغالب، 2011: 32)

نستنتج من التعريف السابق أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس مدى تذبذب سعر صرف دولة معينة مقابل شركائها التجاريين، مقارنة بفترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تذبذب في منافسته إلى سلع التصدير للدولة المعنية.

على سبيل المثال نفترض أن سعر الصرف الاسمي لدولة معينة بقي دون تغيير، إلا أن مستوى الأسعار في هذا الدولة قد ارتفع مقابل شركائها التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة، يعني هذا أن سلع تصدير هذه الدولة سوف تصبح أغلى ثمنًا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائها التجاريين، وتصبح عملة الدولة مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطًا على الميزان التجاري للدولة.

5. سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما تتساوى القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات (العباس، 2003: 7)، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات. ويلاحظ أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني فضلا عن أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولذلك يتطلب تحديد المستوى التوازني وتفسير تغيراته.

خامساً. أشكال أنظمة سعر الصرف: يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى أنظمة ثابتة وأخرى عائمة وأخيراً مداراة (وسيطه):

1. نظام سعر الصرف الثابت: وهذا النوع من أسعار الصرف ينقسم على نوعين:
أ. سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب: وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة الدولة الرائد، حيث يتوجب على الدول التي تتبع هذا النوع من سعر الصرف أن تحدد قيمة وحدة عملتها النقدية بوزن معين من الذهب، وتكون على استعداد لاستبدال النقود الورقية بما يقابلها من الذهب عند طلب حاملها ذلك، إلى جانب الحرية المتاحة لاستيراد وتصدير الذهب.
 إن لسعر الصرف الثابت جوانب ايجابية منها تحقيق شيء من الاستقرار في أسعار صرف العملات على المستوى العالمي، وكذلك يساعد على زيادة المبادلات التجارية بين مختلف الدول هذا من جهة،

ومن جهة اخرى هناك جوانب سلبية، فهي تقيد السياسات الاقتصادية المحلية للدولة بحسب احتياجات التوازن الخارجي أو وفقا لحالة ميزان المدفوعات، وكذلك يزيد من حاجة الدولة لاحتياطات نقدية دولية واخيرا يقوم بنقل الأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في الدول الأخرى إلى داخل الدولة مثل حالة الكساد أو التضخم (البرعي، 2004: 295).

ب. سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (في ظل نظام بريتون وودز): هنا يقوم البنك المركزي بتحديد قيمة العملة المحلية بشكل ثابت مقابل العملة الأجنبية وظهر هذا النوع من أسعار الصرف عقب مؤتمر بريتون وودز عام (1944) في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من المؤمل أن يوفر حرية التجارة الدولية ويمد الدول (وبخاصة الأعضاء) بالسيولة الكافية، ويضمن عدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية، إذ يقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس "قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، وبين ليلة وضحاها تحول الدولار الأمريكي من عملة محلية إلى عملة دولية. وقد استمر العمل بهذا النظام حتى (15/أب/1971) عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تبديل الدولار إلى ذهب وهو أهم أركان نظام بريتون وودز (كرياتين، 2007: 283).

2. نظام اسعار الصرف المرنة(العائم) (سليمان، 2004: 28): وفق هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد سعره نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على العملة المحلية والعملة الأجنبية دون أي قيود مما يحقق التوازن إذ إن سعر صرف يتغير مع التغير في ظروف العرض والطلب إلا أن التوصل إلى سعر صرف توازني هو أمر ممكن دائما، ويتم ذلك بعدم تحديد سعر صرف محدد من قبل السلطة النقدية ولا تتخذ أي اجراءات وقائية للمحافظة عليه عند حدود معينة.

3. نظام سعر الصرف المدار (داغر، ومعارج، 2015: 276-277): هذا النوع من أسعار الصرف هو نظام وسيط بين النظامين المتناقضين (الثابت والعائم)، حيث يتم العمل بموجب هذا النظام من خلال ترك تحديد سعر صرف العملة المحلية إلى آلية السوق (العرض والطلب) ولكن في الوقت ذاته تكون السلطة النقدية محددة لسعر صرف عملتها وفق أحد العملات القيادية. أو بعبارة أخرى تقوم السلطة النقدية بتحديد سعر الصرف من خلال قوى الطلب والعرض على العملة المحلية ومن ثم تقوم بتوجيه سياساتها النقدية من أجل استهداف سعر الصرف عند مستوى التوازن في موازين العمليات الجارية، مع السماح له بالتحرك هبوطا وصعودا ضمن الحدود الحرجة لإتاحة المجال أمام قوى السوق للتأثير فيه.

سادساً. العوامل المؤثرة في سعر الصرف: وأدناه نعرض العوامل المؤثرة في أسعار سعر الصرف: (Riehl,Rodriguez, 1983, 19)، (الغالبي، 2011: 76)، (عيسى، 1984: 85)، (معروف، 2013: 319)،

1. اسعار الفائدة: تعمل اسعار الفائدة على حركة راس المال من الدول ذات اسعار الفائدة المنخفضة نسبيا إلى الدول ذات أسعار فائدة المرتفعة للحصول على اقصى عائد ممكن، لأنها المحرك لحركة رأس المال وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة في الطلب على عملة الدولة ذات أسعار فائدة المرتفعة نسبيا، وبالتالي زيادة العرض للعملات الأجنبية ومن ثم زيادة عرض العملات الأجنبية وهذا بدوره يزيد من قيمة الملة المحلية مقابل العملات الأخرى

2. ميزان المدفوعات: يظهر ميزان المدفوعات مستوى العلاقة لدولة ما مع العالم الخارجي، ويعد التوازن والاختلال في هذا الميزان من العوامل المؤثرة والمهمة في سعر الصرف، عندما يكون هناك

تباين بين المدفوعات والمقبوضات لدولة ما مع العالم الخارجي تكون الدولة في حالة اختلال خلال مدة عام.

3. عجز الموازنة الحكومية والسياسية المالية: الهدف من السياسة المالية في الدولة هو التأثير في سعر الصرف، وذلك بهدف تحقيق فائض في الموازنة وتخفيض العجز عن طريق تقليل الطلب الكلي، ومعدل التضخم مما يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات وزيادة الصادرات، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبي، وأيضا يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال للعالم الخارجي بهدف الحصول على عائد أكبر وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها وبالمقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي

4. تغيير أنظمة أسعار الصرف من التثبيت إلى التعويم: أن تحول النظام المالي عقب انهيار اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) عند بداية السبعينات من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف الموعوم أدى إلى حدوث أرباك في أسواق الصرف لل عملات المتداولة وتذبذبات كبيرة في أسعار تلك العملات وذلك لعدم تأقلم التجار والمستثمرين على النظام الحديث لأسعار الصرف غير الثابتة.

5. اختلاف المناخ الاستثماري: أن تحسن المناخ الاستثماري وتوافر بيئة مناسبة للاستثمار في دولة ما يؤدي إلى جذب الاستثمارات طويلة الأجل، مما يؤثر بشكل مباشر في رفع سعر صرف العملة في الدولة التي يكون المناخ الاستثماري فيها ملائما.

إذ إن توافر عوامل تشجيعية محفزة للاستثمار كالاستقرار السياسي وأسعار الفائدة المرتفعة والاعفاءات الضريبية، والتوقعات في الحصول على العوائد الكبيرة من الاستثمارات... الخ، فكل هذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة لتلك الدولة مقابل العملات الأخرى، والعكس بالعكس.

6. التضخم المحلي والعالمي: يعد من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل الزيادة في الاستيرادات، وإن ارتفاع الصادرات والنقد الأجنبي يؤدي إلى رفع أسعار الصرف

7. تغيير تفضيلات واذواق المستهلكين: تتغير طبيعة واذواق المستهلكين تجاه السلع والخدمات لدولة ما بمرور الزمن إذ يفضلون منتج دولة على منتج دولة أخرى، وهذا بدوره يؤثر على سعر الصرف الأجنبي لعملة الدولة الذي تتغير اتجاهه تفضيلات المستهلكين ويقل الاستيرادات منها لصالح دولة أخرى.

من خلال ما سبق يلاحظ أن سعر الصرف يعد من الأدوات الهامة التي تؤثر على سعر السلع والخدمات المصدرة إلى العالم الخارجي، كما إنه يؤثر على أسعار السلع والخدمات التي يتم استيرادها إلى داخل الدولة المعنية، وإنه يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والاضطرابات والحروب والاشاعات، ويستخدم أيضا كأداة هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاربة التضخم... وغيرها.

المطلب الثاني: التعريف بميزان المدفوعات وعناصره

أولاً. مفهوم ميزان المدفوعات: تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية الدول بعلاقات اقتصادية تبادلية، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل. ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية السنة، ومن الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات. لكن التوازن يعد حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر

انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا يتطلب معالجته (خوشناو، 2024: 314).

هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة. مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه. هناك العديد من التعريفات لميزان المدفوعات ومن بين تلك التعريفات نذكر:

أ. يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك عن طريق تسجيل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاصا معنويين أو طبيعيين) في دولة معينة مع باقي دول العالم خلال مدة زمنية عادة تكون سنة (ناصر، وعمار، 2008: 289).

ب. وعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات: أنه سجل يستند على القيد المزدوج، يتضمن إحصائيات مدة زمنية للتغيرات في قيمة أو مكونات أصول اقتصاديات دولة معينة في تعاملها مع العالم الخارجي، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذلك التذبذبات في مكونات أو قيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم (السعيد واخرون، 2022: 18).

ثانياً. أهمية ميزان المدفوعات: تبرز أهمية ميزان المدفوعات كونه من أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي لبيان الوضع الاقتصادي للدولة عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف ومدى تطور اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، ويتمتع ميزان المدفوعات باهتمام كبير ليس فقط على مستوى صانعي القرار بل إنه يمتد ليشمل المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب وكل المتعاملين مع الدولة من حكومات ومؤسسات وبنوك... الخ.

يبين كشف ميزان المدفوعات من خلال دراسته حالة الدولة كونها مدينة أو دائنة (عودة آخرون، 2021: 207)، ويعكس هيكل المعاملات الاقتصادية في الميزان قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي حيث يعكس هيكل وحجم الصادرات، وما يتبعها من عوامل مؤثرة في الاقتصاد كحجم الاستثمارات ومستوى الأسعار والتكاليف ودرجة التوظيف... الخ (العنيزي، 2018: 304).

ويؤثر ميزان المدفوعات على مستويات أسعار الصرف عن طريق توفر العملة داخل أو خارج الاقتصاد ويعطي مؤشرا للسلطات الاقتصادية على مدى صلاحية السياسات الاقتصادية المتبعة (زراقة، 2016: 36).

ويعمل على مساعدة السلطات العامة لتخطيط وتوجيه التجارة الدولية (العنيزي، 2018: 304). ويبين ميزان المدفوعات لأي دولة مدى النمو الحاصل في تلك الدولة، فالدول الصناعية المتقدمة تشكل السلع المصنعة جزءاً كبيراً من صادراتها أما وارداتها غالباً ما تكون مواد خام و سلع غذائية، على العكس من الدول النامية التي تشكل المواد الخام غالبية صادراتها، في حين تشكل السلع الصناعية غالبية استيراداتها مواد أولية أما وارداتها غالباً ما تكون سلع مصنعة أو بعض المواد الغذائية أحياناً (سمية، 2016: 107).

ومن خلال ميزان المدفوعات يتوفر للاقتصاديين تقييماً لأثر انخفاض قيمة العملة المحلية على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولية، عن طريق النظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري فيه (زراقة، 2016: 36).

ويستفاد من ميزان المدفوعات في دراسة الواقع الاقتصادي للدولة مقارنة مع دول أخرى لإجراء التصحيحات المطلوبة عليه (عبدالسلام، 2007: 148).

ويبين تحليل الميزان قدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى من خلال تصدير السلع والخدمات، أو إذا كانت تعمل على تخفيض الأصول الأجنبية لديها والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت الدولة لها القدرة على استلام المساعدات والمنح من العالم الخارجي (عودة وآخرون، 2021: 207).

ويساهم الميزان في مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في توجيه الأمور المهمة في الدولة، فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية من جهة ومسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى (لخضر، 2017: 16)، ويوفر قاعدة بيانات احصائية متكاملة حول المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات، وكذلك يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساهم في توفير الوسائل النقدية لمواجهة تلك الالتزامات.

ثالثاً. العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: هناك عوامل عدة تؤثر في ميزان المدفوعات وعلى رأسها التضخم، إذ يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات. كما وإن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي لدولة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيرادات، والعكس بالعكس. ويعمل التباين الحاصل في أسعار الفائدة في حركة رؤوس الأموال، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة داخل دولة معينة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها من العالم الخارجي، بغية استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، والعكس بالعكس، ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تكون أكثر جاذبية للمستثمرين، وللتذبذبات في سعر الصرف تأثير في ميزان المدفوعات، ذلك لأن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة في دولة ما مثلاً يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة في تلك الدولة وفي الوقت ذاته تصبح أسعار الاستيرادات أكثر جذبا بالنسبة إلى المقيمين، وعلى العكس من ذلك فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتصبح أسعار الاستيرادات أقل جذبا بالنسبة إلى المقيمين (الحجار، 2003: 64).

رابعاً. علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات: إن عرض العملة الأجنبية يستمد من مختلف المعاملات، سواء الرأسمالية أو الجارية، التي تظهر في جانب الإيرادات، أو الجانب الدائن في ميزان المدفوعات والذي يتضمن في الوقت ذاته طلب غير المقيمين على العملة المحلية، وبالشكل ذاته فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يتضمن في المقابل عرض المواطنين للعملة المحلية الذي يعود مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في جانب المدفوعات أو الجانب المدين ولذلك فإن التوازن في سوق الصرف الحرة يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات بحسب ما يعرف بالتوازن السوقي حيث تؤدي التغيرات في سعر الصرف إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة أجنبية (زغول، 2010: 144).

نرى في الحساب الأول من ميزان المدفوعات وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وأيضا دفعات التحويلات. والتي تشكل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أي معاملة تعطي زيادة في الدفع من قبل مقيمي الدولة تشكل عجزا في ميزان المدفوعات لهذه الدولة. ونرى في الجانب المقابل من ميزان المدفوعات صافي حركة رؤوس الأموال وهي يرتبط بسعر الصرف والتي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء ارتبط الأمر بسعر صرف مرن أو ثابت. تبدي تقلبات سعر الصرف أثرا في ميزان المدفوعات، من خلال التأثير على القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، وعلى أسعار الاستيرادات، (شيباني، 2009: 107).

ويبدو أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات (Balance of Payments) ليست ذات اتجاه واحد بل علاقة سببية (تبادلية) فيما بين المتغيرين، حيث يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات، وكذلك يؤثر ميزان المدفوعات في سعر الصرف، فإذا كان ميزان المدفوعات لدولة ما تعاني من حالة العجز على سبيل المثال فإنه يؤدي إلى ارتفاع طلبه على العملات الأجنبية مقابل انخفاضه على العملة المحلية، مما ينجم منه تدهور سعر صرفها والعكس بالعكس في حالة الفائض، لذلك هناك علاقة وطيدة ما بين ميزان المدفوعات والطلب والعرض على العملة وبالتالي سعر صرفها، فارتفاع المعروض منه على حاجة الطلب الفعلي عليها ينجم منه انخفاض سعر صرفها ومن ثم انعكاسها على زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات ومن ثم حصول فائض في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات والعكس بالعكس، وتحدث هذه الحالة في ظل اقتصاد ذو جهاز انتاجي مرن وتنوع تجارته الخارجية وهيكله الاقتصادي (العنزي، 2018: 305).

خامساً. آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات: من أهم الشروط الواجب توفرها في هذه الآلية هي حرية سعر الصرف وعدم التدخل من قبل السلطات النقدية، حيث تؤدي التذبذبات في سعر الصرف إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة الاحتفاظ بأرصدة أجنبية. وفي حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة عادة يحتاج إلى العملات الأجنبية ومن ثم سوف يخاطر بعرض عملته في الأسواق الدولية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وينتج عنه زيادة الطلب على منتجات الدولة ومن ثم زيادة صادراتها مقابل انخفاض استيراداته وتستمر تلك العملية إلى أن يعود التوازن إلى ميزان مدفوعاته، أما في حالة ظهور فائض فستخفف الدولة من عرض عملتها ومن ثم سترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ستنقص الصادرات أي انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات (خوشناو، 2024: 369-370).

المبحث الثالث: تحليل علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات في العراق

المطلب الأول: تطور أنظمة سعر الصرف للدينار العراقي

تبنى العراق ومنذ تأسيس دولته ترتيبات أسعار صرف مختلفة، تراوحت بين قاعدة الإسترليني وقاعدة الصرف بالذهب، ونظام سعر الصرف الثابت والمعموم المدار وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والنقدية التي مر بها، ويتميز الاقتصاد العراقي بالاحادية منذ اكتشاف النفط واعتماده الكبير على تصدير النفط الخام وبنسبة أكبر في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي، وقد مر الاقتصاد العراقي بمراحل متعددة تبعا للتطورات نتيجة للتطورات السياسية وتأثرت المتغيرات الاقتصادية بهذه التطورات من ضمنها أسعار الصرف والتجارة الخارجية، وشهدت الالفية الثالثة ايدولوجية اقتصادية وعهد سياسي جديد يعتمد على الحرية الاقتصادية، ويمكن إيجاز مسيرة النظام النقدي العراقي كالآتي:

بعد أحداث نيسان عام (2003) شهد سعر الصرف تدهوراً كبيراً مع تصاعد العمليات الحربية، فقد وصل سعر صرف الدينار العراقي في بداية الأشهر الثلاثة منه إلى (2390) دينار للدولار واستمر التصاعد ليبلغ (3000) دينار للدولار يوم (18/3/2003). وأثناء مدة العمليات العسكرية خلال شهر نيسان من العام ذاته انخفضت قيمة الدينار إزاء الدولار لتبلغ (4000) دينار للدولار، وبعد انتهاء العمليات العسكرية ومع ظهور بوادر التغيير السياسي والاقتصادي تراجع سعر صرف الدينار إلى أقل من (1000) دينار للدولار

الواحد. وبذلك بدء الدينار العراقي منذ العام (2003) والسنوات التي تليه بالارتفاع والتحسين، اذ تميزت هذه المدة بالتغيرات في السياسة التجارية والتنظيمية لسعر الصرف على حد سواء، فمن ضمن التغييرات التنظيمية استقلالية البنك المركزي وفق قانون (56 لسنة 2004) الذي ضمن له سلطة رسم السياسة النقدية ومنها السيطرة على سعر صرف كهدف وسيط للسيطرة على التضخم، بذلك اتبع البنك المركزي نظام التعويم المدار في تحديد سعر صرف الدينار العراقي، إذ تدخلت السلطات النقدية (البنك المركزي) في سوق الصرف الأجنبي لتحقيق التوازن بين الطلب على العملة الأجنبية والمعروض منها، من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي ومحاولة رفعها، وذلك من خلال ما يعرف بمزاد العملة الأجنبية (الدولار) حيث يدخل البنك المركزي كبائع ومشتري للعملة الأجنبية، كما يلاحظ في الجدول رقم (1) (البنك المركزي العراقي، 2004: 13).

جدول (1): تطور أسعار الصرف الرسمي والموازي في العراق خلال المدة (2003-2021) (دينار/دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير %	الفرق بين السعرين
2003	1836	-	1936	-	100
2004	1452	(20.90)	1453	(20.90)	1
2005	1469	1.10	1472	1.10	3
2006	1467	(0.10)	1475	(0.10)	8
2007	1255	(14.50)	1267	(14.50)	12
2008	1193	(4.90)	1203	(4.90)	10
2009	1170	(1.90)	1182	(1.90)	12
2010	1170	0.00	1186	0.00	16
2011	1170	0.00	1196	0.00	26
2012	1166	(0.3)	1233	(0.3)	67
2013	1166	0.00	1232	0.00	66
2014	1166	0.00	1214	0.00	48
2015	1167	0.08	1247	0.08	80
2016	1182	1.30	1275	1.30	93
2017	1184	0.16	1258	0.16	74
2018	1190	0.50	1208	0.50	18
2019	1190	0.00	1196	0.00	6
2020	1190	0.00	1234	0.00	44
2021	1470	23.53	1474	23.53	4

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البيانات السنوية (2003-2021)، بغداد
2. معدل النمو من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المديرية للإحصاء والأبحاث. ملاحظة: الارقام بين قوسين () تعني سالبة.

يلاحظ من الجدول رقم (1) بأن سعر الصرف الرسمي للدينار شهد تحسناً تدريجياً خلال مدة الدراسة (2003-2021) إذ ارتفعت قيمته من (1836) دينار/دولار عام (2003) الى (1167) دينار/دولار عام (2015) ويعزى سبب ذلك إلى نجاح سياسة البنك المركزي عبر استخدام النافذة الواحدة للعملة كألية بهدف استقرار أسعار الصرف عن طريق استخدامه لاحتياطياته الأجنبية في توفير كمية مناسبة من العملة الأجنبية المطلوبة وبذلك قلت فجوة الطلب على العملة من جهة، وزيادة الإيرادات الحكومية بالعملة الأجنبية والتي ساهمت في تكوين الاحتياطيات التي مكنت البنك المركزي من السيطرة على أسعار الصرف من جهة أخرى، وخلال هذه المدة أيضاً اتبع البنك المركزي نظام الصرف الثابت بأشكال مختلفة، إذ كان البنك المركزي يحاول رفع قيمة الدينار العراقي بشكل تدريجي خلال هذه المدة، وجعله يتحرك بحدود معينة لكبح جماح التضخم باستخدام ما يسمى بالمتبثب الاسمي للتوقعات التضخمية فقد استخدم سياسة سعر الصرف هدفاً وسيطاً بغرض رفع قيمة الدينار العراقي وإن هذا النظام الذي تبناه البنك المركزي كان الأكثر انسجاماً مع الظروف التي عاشها الاقتصاد في تلك المدة. وشهد بعد عام (2016) ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ ثمان نقاط عام (2018) مقارنة بالعام المذكور (محي، براق حسين، 2019: 54-55). أما سعر الصرف الموازي فقد شهد تذبذبات واضحة خلال الثلاثة أعوام الأولى من مدة الدراسة ويعود ذلك الى عدم استقرار الأوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار المتوفرة لدى البنك المركزي بسبب زيادة طلب المصارف عليها، والمشتق من طلب الموردين وكذلك ازدياد تحوط الأفراد بالعملة الأجنبية وكخزين مستقر للقيمة وأيضاً كوسيلة لحماية ثرواتهم، أخذ الدينار العراقي بعد ذلك بالارتفاع من (1475) دينار/دولار عام (2006) إلى (1182) دينار/دولار عام (2009) ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة ثقة الأفراد بالعملة المحلية ونجاح سياسات البنك المركزي في الأسواق الموازية وبذلك قلت فجوة سعر الصرف إلى (12) نقطة في عام (2009) بعد أن كان الفرق (100) نقطة عام (2003)، مما يبين استقرار نسبي كبير في اسعار الصرف في السوقين.

أما بعد عام (2010) فقد شهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً بلغ (1275) دينار/دولار عام (2016) ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على الدولار، وكذلك انخفاض مبيعات البنك المركزي منه مقارنة بعام (2010)، بسبب احداث عام (2014)، ليعاود الارتفاع حيث بلغ (1208) دينار/دولار عام (2018) ليصبح الفرق بين السعرين بحدود (18) نقطة عام (2018) بعد أن كان (93) نقطة عام (2016).

وبعد جائحة كورونا عام (2020) وكذلك انخفاض أسعار النفط عالمياً، خفضت الحكومة من قيمة الدينار العراقي عن طريق رفع سعر الصرف الدولار حيث بلغ (1470) دينار/دولار وبالمقابل ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1474) دينار/ دولار لدعم ميزان مدفوعاتها كما موضح في الجدول رقم (1).

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2004-2021

يعدّ ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة لبيان مركز الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبالنسبة للعراق يعد واحداً من الدول النامية التي تعاني من عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها والجدول رقم (2) يبين الحسابات الأساسية ورصيد ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2021).

جدول (2): تطورات ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنوات	الحساب الجاري	الحساب الرأسمالي	الحساب المالي	رصيد ميزان المدفوعات
2004	(2404.60)	(627)	4839.00	(4212)
2005	1694.10	3888.90	(6172.20)	4374.5
2006	7095.60	2768.70	(9868.70)	7752.2
2007	20062.70	675.1	(16616.40)	11757.3
2008	32344.40	440.8	(21588.60)	18755.2
2009	1270.70	10.2	6974.60	(5817.3)
2010	6430.40	850.8	1422.90	6266.0
2011	26365.40	11.1	(22815.40)	10393.7
2012	31910.20	6.6	(25430.70)	9254.7
2013	22590.30	20.3	(5503.60)	7860.9
2014	(15855.5)	(9.5)	(15456.10)	(11871.2)
2015	(1913.10)	(1.5)	(16363.40)	(13473.7)
2016	2157.80	(0.5)	(2834.50)	(8344.1)
2017	14892.50	(0.9)	6251.60	2701.2
2018	34369.50	(5.8)	22302.50	(6595.8)
2019	15762.6	(11.1)	13120.7	8724.6
2020	(6197.6)	(8.1)	(7303.1)	(8272.2)
2021	24563.4	(17.5)	24993.3	10791.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك المركزي العراقي (2004-2021).
ملاحظة: الأرقام بين قوسين () تعني سالبة.

من خلال الجدول يتضح بأن الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات شهدت تذبذبات قوية نتيجة للتطورات الإيجابية والسلبية التي شهدتها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، وعند تحليل الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات بشكل من التفصيل يلاحظ على مستوى كل من الحسابات الآتية:

أولاً. **الحساب الجاري**: يعد الحساب الجاري عنصراً أساسياً لميزان المدفوعات، ويتضمن هذا الحساب مجموعة من البنود والحسابات الفرعية، مثل الميزان التجاري والدخل والإعانات، يؤدي الحساب الجاري دوراً محورياً في التبادل الدولي للاقتصاد العراقي، بسبب اعتماده الأساسي في تجارته على صادرات النفطية من الواردات من السلع والخدمات.

لقد شهد الحساب الجاري تقلبات كثيرة خلال مدة الدراسة كما مبين في الجدول أعلاه حيث بلغت أداها عام (2004) عندما وصل العجز في الحساب الجاري (2404.6) مليون دولار نتيجة زيادة الواردات والأوضاع السياسية غير المستقرة والتي حصلت من جراء تداعيات حرب الخليج الثانية، ليلعب بعد ذلك فائضاً تدريجياً خلال المدة (2005-2008) حيث بلغ الفائض (32344.4) مليون دولار في العام (2008)، وقد تزامن هذا التحسن في الحساب الجاري مع تحسن قيمة العملة

المحلية فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة في تلك المدة، أما في العام (2009) فقد شهد الرصيد انخفاضاً كبيراً حيث تراجع إلى (1270.7) مليون دولار، وهو ناجم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم أخذ الفائض يرتفع تدريجياً ليصل ذروته في العام (2012) حيث بلغ مقدار الفائض (31910.2) مليون دولار ويعزى ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير وارتفاع أسعار النفط العالمية، وبعد ذلك عاود الانخفاض مرة أخرى في العامين (2014-2015)، حيث إنهار الفائض في الحساب ذاته ليحقق عجزاً بمقدار (15855.5-) و(1913.1-) وعلى التوالي، وإنه ناجم من تدهور الوضع الأمني والعسكري في العراق خلال تلك المدة، وكذلك تراجع أسعار النفط عالمياً فضلاً عن خروج عدد من ابار النفط خارج سلطة الحكومة المركزية، مما أثر سلباً في وضعية الحساب الجاري لكون العراق يعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وخلال المدة (2016-2018) تحسنت حالة الحساب ليحقق فائضاً متزايداً وبلغ ذروته عند (34369.50) في العام (2018).

وعاود العجز مرة أخرى في رصيد الحساب الجاري في العام (2020) حيث بلغ (6197.6-) مليون دولار بسبب تداعيات تفشي جائحة كورونا حيث تدهور النشاط الاقتصادي عالمياً ومن ثم انخفاض أسعار النفط، مما أثر سلباً في وضعية الحساب الجاري كون العراق يعتمد وبشكل كبير على صادراته النفطية، أما في العام (2021) فقد ارتفع رصيد الحساب نفسه إلى (24563.4) مليون دولار، وهكذا نرى إن الحساب الجاري قد انتقل بين العجز والفائض.

ثانياً. الحساب الرأسمالي: وهو التحويلات الرأسمالية الناتجة حول التحرك في الأصول الثابتة فضلاً عن المنح الرأسمالية التي تقدمها المنظمات الدولية الى العراق.

شهد الحساب الرأسمالي تدهوراً كبيراً في عام (2004) حيث سجل عجزاً ما مقدار (627-) مليون دولار، أما في عام (2005) فقد شهد الحساب ارتفاعاً ملحوظاً ليسجل فائضاً بمقدار (3888.9) مليون دولار وأستمر هذا الفائض لأعوام متتالية وبوتيرة متقلبة، ويمكن أن القول بأن هذا التحسن في الحساب الرأسمالي ناجم من ارتفاع أسعار الفائدة في تلك المدة، وفي عام (2014) عاود الحساب الانخفاض ليسجل عجزاً بمقدار (9.5-) مليون دولار، وفي عام (2015) انخفض الحساب إلى أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة حيث بلغ (87.93-) ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الأمني والعسكري بسبب محاربة داعش وكذلك للحركة غير الطبيعية لرؤوس الأموال إلى الخارج بهدف استثمارها، حيث أدى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال للخارج، ليحقق الحساب الرأسمالي عجزاً ولأعوام متتالية حتى نهاية مدة الدراسة عام (2021) حيث بلغ مقدار العجز (17.5-) مليون دولار وقد يكون أحد أسباب هذا العجز أيضاً انخفاض اسعار الفائدة.

ثالثاً. على مستوى الحساب المالي: يتكون هذا الحساب من صافي الاستثمار المباشر، صافي استثمار الحافطة، صافي الاستثمار الأخر، الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)، السهو الخطأ.

كان الحساب المالي من أكثر الحسابات تذبذباً بين الفائض والعجز خلال فترة الدراسة حيث سجل في العام (2004) فائضاً بمقدار (4839) مليون دولار، بعد ذلك شهد الحساب حالة من العجز لأعوام متتالية حتى عام (2008) حيث بلغ العجز (21588.6-) مليون دولار، ثم عاود الحساب إلى الارتفاع وتحسن وضعيته خلال العامين (2009-2010)، وسجل فائضاً بمقدار (6974.6) و(1422.9) مليون دولار وعلى التوالي، وبعد ذلك انتقل إلى العجز وبوتيرة متذبذبة خلال المدة (2011-2016)، حيث في العام (2012) سجل أعلى عجز له بمقدار (25430.7-) مليون دولار، وأدنى مقدار للعجز كان في العام (2016) وبلغ (2834.5-) مليون دولار، وقد شهد الحساب في

الأعوام (2017-2021) تحسناً في وضعيته، ماعدا العام (2020) إذ تحقق عجزاً بمقدار (1.7303-) وهو ناجم عن تلكوة نشاط الاقتصاد العالمي وبالتالي انخفاض أسعار النفط جراء تفشي جائحة كورونا، في حين شهد الحساب أعلى فائض له بمقدار (3.24993) مليون دولار وذلك في عام (2021) بعد تحسن النشاط الاقتصادي العالمي جراء انتهاء تداعيات كورونا.

رابعاً. **رصيد ميزان المدفوعات:** شهد الاقتصاد العراقي مراحل مختلفة من سياسته للتجارة الخارجية، ويمكن القول إن ميزان المدفوعات العراقي شهد تدفقات النقد الأجنبي تقلبات في الحجم ارتفاعاً وانخفاضاً وذلك لأسباب مختلفة منها (الاعتماد بشكل أساسي على إيرادات البترول دولار والتي تحتل المصدر الرئيس للحصول على النقد الأجنبي).

يتضح من الجدول رقم (2) أن رصيد ميزان المدفوعات العراقي في بداية الدراسة اي عام (2004) كان يعاني من حالة العجز اذ قدر ب (-4212) مليون دولار، أما الأعوام الأخرى من الدراسة فقد شهدت حالة من الفائض الذي أخذ أتجاهاً تصاعدياً، وكان هذا الفائض متناوباً بين الانخفاض والارتفاع ولم يكن على وتيرة واحدة لأعوام متتالية، حيث سجل أقل مستوى له عام (2005) بلغ (4374.5) مليون دولار، وكان أعلى مستوى في العام (2008) بمقدار (2.18755)، ويعزى هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ العام (1990) ومن ثم الانفتاح الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) وارتفاع قيمة الصادرات النفطية، أما في عام (2009) فقد حقق رصيد الميزان عجزاً بمقدار (-5817.3) مليون دولار، وسبب ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، ولكن هذا العجز لم يستمر طويلاً ليعاود رصيد الميزان تحقيق فائض بنسب متفاوتة خلال الأعوام (2010-2016)، وكان أعلاه في عام (2011) بمقدار (10393.7) مليون دولار جراء التحسن الكبير في أسعار النفط العالمية فضلاً عن زيادة الكمية المباعة منها، وأقل فائض خلال تلك المدة كان في عام (2010) حيث بلغ (6286.3) مليون دولار، أما في العام (2015) فقد شهد الميزان أكبر عجز له خلال مدة الدراسة بمقدار (-13473.6) جراء تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري نتيجة الركود الاقتصادي الذي واجهه الاقتصاد العراقي تمثل بتراجع واضح لوجه النشاط الاقتصادي واستقرار واضح للمستوى العام للأسعار (تقرير البنك المركزي العراقي، 2015: 12)، أما في الأعوام (2017-2021) فقد سجل الميزان اختلالات بين الفائض والعجز، حيث حقق الميزان فائضاً بمقدار (6595.8) مليون دولار في العام (2018) بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط فضلاً عن ارتفاع أسعارها عالمياً، أما في العام (2020) فقد سجل الميزان عجزاً بمقدار (-8272.2) مليون دولار ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط عالمياً جراء تأثيرات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي. أما في العامين (2019) و(2021) فقد شهدا فائضاً بمقدار (8724.6) و(10791.9) على التوالي.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد العراقي لازال يعاني من مشاكل هيكلية خطيرة وفي مقدمتها احادية الجانب واعتماده بشكل اساسي على الصادرات النفطية لتكوين الدخل المحلي وبقاؤه رهينة لتقلبات أسواق النفط العالمية، لذلك يتطلب ذلك خطوات جادة لتسريع عملية الإصلاح الاقتصادي واعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (الصناعة، السياحة، الخدمات، الاستثمارات، الزراعة...) لتحريك عملية النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

المبحث الرابع: الجانب العملي للبحث

المطالب الأول: بناء نموذج رياضي لأثر تقلبات سعر الصرف في ميزان المدفوعات

أولاً. التعريف بمتغيرات النموذج: بناءً على الدراسات السابقة يتكون نموذج الانحدار الخطي البسيط محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المفسرة وهما سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي اللذان يؤثران على المتغير التابع وهو رصيد ميزان المدفوعات العراقي، وهذه المتغيرات تم الاستعانة بها لبناء النموذج بناءً على الدراسات السابقة في هذا المجال، وكذلك بناءً على واقع الاقتصاد العراقي وخصائصه في هذا الموضوع، ففي هذه الدراسة يروم الباحث إلى دراسة مدى تأثير سعر الصرف كمتغير مستقل (سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي) على ميزان المدفوعات، وهذه المتغيرات تتمثل في الآتي:

1. المتغير التابع Y_i (ميزان المدفوعات): ان المتغير الذي تمثله الظاهرة المدروسة في هذه الدراسة وهو اجمالي رصيد ميزان المدفوعات خلال المدة (2004-2021) مقاسا بالمليون دولار امريكي.
2. المتغيرات المستقلة: تم اختيار متغيرين مستقلين يفترض أن تؤثران على رصيد ميزان المدفوعات العراقي:

❖ X_1 (سعر الصرف الموازي او السوقي): وهو سعر الصرف كل دولار التي تباع به الدينار في الاسواق.

❖ X_2 (سعر الصرف الرسمي): وهو سعر الصرف الدولار الذي يوفره البنك المركزي عن طريق بيعه نيابة عن الحكومة وبحسب التعليمات الصادرة من قبل البنك نفسه.

ثانياً: اختبار الاستقرار

جدول (3): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-3.2059	-4.4929	-1.8969
	Prob.	0.0375	0.0030	0.3251
		**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3835	-4.3669	-0.0641
	Prob.	0.0914	0.0157	0.9907
		*	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2676	-2.4958	-0.0829
	Prob.	0.0028	0.0161	0.6406
		***	**	n0
At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.9110	-6.4765	-1.5269
	Prob.	0.0118	0.0001	0.4948
		**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7961	-6.2618	-2.6894

	Prob.	0.0496	0.0007	0.2524
		**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0785	-6.7039	-1.7208
	Prob.	0.0006	0.0000	0.0805
		***	***	*
At second Difference				
		d(dY)	d(dX1)	d(dX2)
With Constant	t-Statistic	-7.4620	-3.9934	-3.3442
	Prob.	-3.3442	0.0112	0.0311
		***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1970	-3.8224	-3.5898
	Prob.	0.0002	0.0505	0.0658
		***	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.7782	-4.2043	-3.4194
	Prob.	0.0000	0.0005	0.0022
		***	***	***

ملاحظة:

- ❖ (*) يشير الى استقرارية المتغير عند المستوى المعنوي (10%)، (**) عند مستوى المعنوية (5%)، (***) عند مستوى المعنوية (1%) وعلى التوالي، (NO) المتغير غير مستقر.
 - ❖ طول فترة التخلف، على معيار (AIC) وفق الاختبار التلقائي لبرنامج (Eviews12) المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاحصائي (Eviews12).
- يتبين من خلال نتائج اختبار (ADF) المعروضة في الجدول رقم (3) أعلاه أن المتغيرين (Y) ميزان المدفوعات و (X₁) سعر الصرف الموازي فأنهما مستقرين عند المستوى، أما المتغير (X₂) والذي يمثل سعر الصرف الرسمي فأنها غير مستقرة لا عند المستوى ولا في الفرق الاول بل انها مستقرة عند الفرق الثاني، لذلك لم تتمكن من استخدام طريقة (ARDL) لتقدير الانموذج لأنه من احدي شروط هذه الطريقة يجب أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، لذلك سيتم استخدام (OLS) طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بعد أخذ الفرق الأول والثاني للمتغير (X₂).

المطلب الثاني: تقدير النموذج

بعد التأكد من درجة التكاملات للمتغيرات فقد تم تقدير الانموذج وفق المعادلة الآتية:

$$Y_i = C + B_1X_{1i} + B_2X_{2i}$$

جدول (4): نتائج تقدير انموذج ميزان المدفوعات

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 02/02/24 Time: 19:12
Sample (adjusted): 2006 2021
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.662014	1.226333	0.539832	0.5984
DDX2	-6.738667	25.54092	-0.263838	0.7960
C	-251.3233	3474.942	-0.072324	0.9434
R-squared	0.027951	Mean dependent var		956.9313
Adjusted R-squared	-0.121596	S.D. dependent var		9128.710
S.E. of regression	9667.798	Akaike info criterion		21.35835
Sum squared resid	1.22E+09	Schwarz criterion		21.50321
Log likelihood	-167.8668	Hannan-Quinn criter.		21.36577
F-statistic	0.186903	Durbin-Watson stat		1.483572
Prob(F-statistic)	0.831715			

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج (Eviews12) عند تقدير النموذج.

وقد اعتمد الباحث على معيار (AIC) وقام بتحديد تخلفات زمنية للمتغيرات، وقيم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المتضمنة في الانموذج المقدر تلقائياً باستخدام البرنامج الاحصائي لتقدير الدراسة كما يأتي:

$$Y_i = -251.3233 + 0.662014X_1 - 6.738667X_2$$

1. يلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي وميزان المدفوعات حيث تشير الدراسة أن زيادة سعر الصرف الموازي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات بمقدار (0.662) وحدة. أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي لم تشهد تذبذباً كبيراً خلال مدة الدراسة (2004-2021) وهذا يعكس جهود البنك المركزي العراقي من خلال عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على سعر الصرف الموازي في السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك التذبذبات ضئيلة أي بعدد من الدنانير مقابل التقلبات الكبيرة في رصيد ميزان المدفوعات أي الآف الدولارات والتي قد تكون احدي الأسباب لعدم معنوية المتغيرات المستقلة. أما العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات فقد كانت سالبة وهذا يعني، إن ارتفاع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات بمقدار (6.738).

2. وفيما يتعلق بقيمة الحد الثابت (C) فقد أظهرت وجود علاقة عكسية بينها وبين ميزان المدفوعات وتساوي (-251.3233)، ومن خلال النتائج القياسية يتبين أنه ليس هناك أثر معنوي لتأثير سعر الصرف الموازي والرسمي في السوق لأنه لم يكن معنوياً في تأثيره على ميزان المدفوعات وهذا يعكس في واقع الأمر طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية المعتمدة على تصدير النفط الخام والذي تغذي إيراداته موازنة الدولة، هذا فضلاً عن عدم وجود قطاع صناعي وزراعي ذو حيوية وفاعل في الاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مساهمة هذين القطاعين في هيكل الصادرات تقارب من العدم والبلد يعتمد على استيرادات معظم حاجاته من سلع وخدمات سواء ارتفع سعر الصرف أو انخفض في سوق الصرف الموازي، بعبارة أخرى فإن الطلب على السلع من الخارج غير مرن لكون الجهاز الانتاجي المحلي غير مرن أساساً مما يخفض من فاعلية السياسة النقدية وعلى رأسها سعر الصرف في احداث تغييرات ايجابية في ميزان المدفوعات وهذا لا يلغي امكانية استفادة الدولة خلال فترة من الزمن من انخفاض سعر الصرف ذلك لأن رواتب موظفي الدولة والذي يحصلون عليها

بالدينار العراقي سوف تكون أقل فعليا لأن الحكومة لا تضطر إلى تحويل كم كبير من العملات الأجنبية إلى الدينار العراقي، هذا فضلا عن أن الدولة سوف تتأثر استيراداته بسبب انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي ولكن طبيعة الاقتصاد العراقي وحاجات البلد المتزايدة من الاستيرادات سوف تجعل تأثير سعر الصرف الموازي غير معنوي.
أولاً. الاختبارات الإحصائية:

1. اختبار (t): يتبين من الجدول رقم (2) أن المعلمتين (B_1) و (B_2) غير معنويين وذلك بالاعتماد على اختبار (t) لكون أن القيمة الاحتمالية (p.value) لهما أكبر من (5%) وهذا يعني أن القيمة الحقيقية للمعلمتين تساوي صفر، إذ إن المتغيرين ليس لهما تأثير معنوي على المتغير التابع.
2. اختبار (F): يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) بأن معلمات متغيرات الدالة المقدره غير معنوية وذلك بالاستناد إلى اختبار (F)، والبالغة قيمتها (0.187) تقريبا وإن القيمة الاحتمالية (p. value) لها والبالغة (0.832) تقريبا وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني بأن القيمة الحقيقية لمعلمات المتغيرات المستقلة معا تساوي صفر، إذا المتغيرات المستقلة ليس لهما تأثير معنوي على المتغير التابع.
3. اختبار معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared): وفقا لنتائج هذا الاختبار يمكن القول بأن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات ليست سببها المتغيرات التوضيحية لأن القيمة المحسوبة لـ (R^2) تساوي (-0.126) وبما إن اشارة القيمة سالبة لذلك تعد صفرا، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي والرسمي) أن القدرة التفسيرية لهما تساوي صفر، إذا ليس لهما أي تأثير في التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات وان التغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات سببها متغيرات أخرى لم تأخذ بنظر الاعتبار، وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج الاختبارين (t) و (F).
ثانياً. الاختبارات القياسية: يتم التطرق إلى مجموعة من الاختبارات القياسية كالآتي:

1. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity): بما ان قيمة (VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة تساوي (1) واحد الصحيح وهي أقل من (5) يمكن القول بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر كما يظهر من خلال الجدول رقم (5).
الجدول (5): نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد

Variance Inflation Factors			
Date: 02/02/24 Time: 19:11			
Sample: 2004 2021			
Included observations: 16			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
X1	1.503893	2.023809	1.001808
DDX2	652.3383	1.031980	1.001808
C	12075223	2.067093	NA

- المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews12).
2. اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity Test): تظهر نتائج اختبار تجانس التباين بعدم معنويتها عند مستوى المعنوية (5%) وذلك على أساس اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) إذ

يتم قبول فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ونستنتج بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين قيم حد الخطأ والتباين متجانس بين قيم حد الخطأ كما يظهرها الجدول رقم (6).

جدول (6): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.197104	Prob. F(2,13)	0.1507
Obs*R-squared	4.041996	Prob. Chi-Square (2)	0.1325
Scaled explained SS	0.600795	Prob. Chi-Square (2)	0.7405

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج (Eviews12).

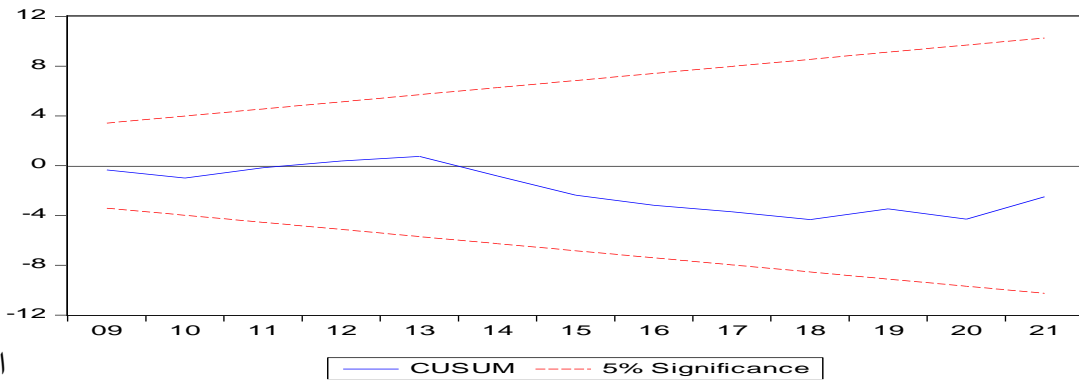
3. اختبار الارتباط التسلسلي (Correlation Test): تشير نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (LM) إلى عدم معنوية الاختبار عند مستوى المعنوية (5%) وبذلك يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، ونستنتج بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي كما يظهرها الجدول رقم (7).

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic	0.253516	Prob. F(2,11) 0.7805
Obs*R-squared	0.705004	Prob. Chi-Square(2) 0.7029

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج (Eviews12).

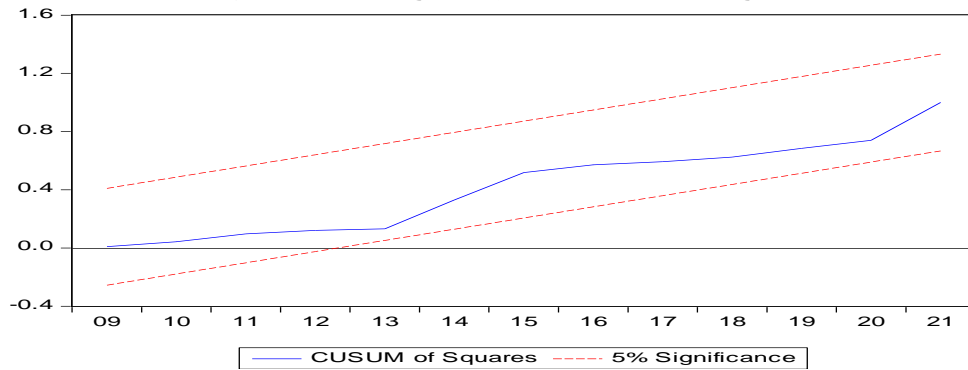
4. استقرارية النموذج:



|||

الشكل (2): المجموع التراكمي لتكرار البواقي (CUSUM)

المصدر: من مخرجات نتائج الاختبارين باستخدام برنامج (Eviews12).



الشكل (3): المجموع التراكمي لمربعات تكرار البواقي (CUSUMSQ)

المصدر: من مخرجات نتائج الاختبارين باستخدام برنامج (Eviews12).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في تلك الدولة، إذ يلعب النظام المتبع من قبل السلطات النقدية للدولة دوراً محورياً في هذا الشأن.
2. بعد العام (2003) تمكن البنك المركزي العراقي من خلال قيامه بعمليات السوق المفتوحة أن يحافظ على أسعار صرف شبه مستقرة للدينار العراقي وتقليص الفجوة بين سعره في السوق الرسمية والموازية، مما عزز ثقة العراقيين بعملة وطنيتهم.
3. يتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية عدة كأسعار الفائدة وعرض النقود ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، وحجم الناتج المحلي الاجمالي، والتغيرات السياسية، والتوقعات، فضلاً عن هذا فهناك مجموعة من العوامل المشتركة فيما بينها لتحديد اتجاه سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، والوقت كمحدد عام في مسار هذه المتغيرات فضلاً عن العوامل الأخرى كعدم الاستقرار السياسي والاشاعات.
4. أثبتت الواقع الاقتصادي للدول النامية أن إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية غير ممكن أو نسبي لاعتمادها على انتاج سلعة واحدة أو اثنين من الصادرات لأن اقتصادها ريعي حيث وصلت نسبة الصادرات النفطية إلى (99%)، فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي والديون المترتبة عليها والتي تعاني منها غالبية تلك الدول، والعراق كنموذج لهذه الدول يستورد أغلب احتياجاته من السلع سواء الزراعية أو الصناعية، وعدم تطور أسواقه المالية وإن استيراداته سلع استهلاكية ضرورية وأدوية، وبيع وسيطة في العملية الانتاجية، وإن غالبية مبيعات العملة توجهت لتغطية الاستيرادات، إذ ساهمت بنسبة (75%) من اجمالي مبيعات المزداد.
5. بعد عام (2003) حقق ميزان المدفوعات فائضاً وإن الاختلال ظهر ملازماً له، إذ جاء هذا الفائض من الاعتماد على صادرات النفط الخام، ولو تم استبعاد النفط من الميزان التجاري لتبين لنا العجز الكبير في هذا الميزان.
6. يوفر البنك المركزي كذلك النقد المحلي عن طريق بيع الدولار نيابة عن الحكومة.
7. أثبتت الدراسة عدم صحة فرضية وجود علاقة طردية وطويلة الأجل ذات أثر معنوي بين أسعار صرف الدينار العراقي ورصيد ميزان المدفوعات العراقي، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة وإنما قد ترجع اختلافات ميزان المدفوعات إلى عوامل ومتغيرات أخرى (كالعرض النقدي وسعر الفائدة، الاحتياطات القانونية، والسوق المفتوحة) لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة.

ثانياً. المقترحات

1. ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وبخاصة النقدية والمالية لإيجاد التوازن وترشيد النفقات العامة وتنويع وتشجيع الإيرادات غير النفطية والاستغلال الأمثل للموارد المالية والامكانيات المادية والبشرية.
2. أهمية الابتعاد عن ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة واحدة كالدولار مثلاً وذلك لتجنب الصدمات المتوقعة واتباع سياسة صرف أكثر مرونة من خلال ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات الدولية.
3. تنشيط دور الأسواق المالية وبورصة العراق لخلق بدائل وفتح آفاق جديدة.

4. العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم الاعتماد فقط على مورد النفط في الصادرات مع خلق حالة من التوازن بين جانبي ميزان المدفوعات
5. تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي لمواكبة الطلب الكلي على السلع المصدرة وتنويع هيكل التبادل التجاري في الصادرات وايجاد بدائل الاستيرادات المحلية لتقليل استنزاف النقد الأجنبي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، لاوين رفيق، (2023)، تحليل وقياس أثر ادوات السياسة المالية في بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2021)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، اربيل.
2. البرعي، مباديء الاقتصاد الدولي، (2004)، مطابع جامعة المنوفية، مصر.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للأعوام (2004-2012).
4. الحجار، بسام، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
5. خوشناو، صباح صابر محمد، (2024)، السياسات المالية والنقدية والتوازن الاقتصادي، دار هاتريك للنشر والتوزيع، اربيل، العراق.
6. داغر، محمود محمد، معارج، حسين ععطوان مهوس، (2015)، (سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (21)، العدد (84)، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد.
7. رفاه، وانوار، عدنان نجم، سعيد ابراهيم، (2014)، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد (10)، العدد (34).
8. زراقة، محمد، (2016)، اثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.
9. زغول، ميراندا، (2010)، التجارة الدولية، بدون دار النشر، مصر.
10. السعيد، رمضاني محمد، واخرون، (2022)، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر.
11. سليمان، فتحي محمد، (2004)، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
12. شيباني، سليمان، (2009)، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للمدة (1963-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
13. صبحي، ماهر ماجد، وعواد، روكان خالد، (2022)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 60، المجلد 18.

14. العباس، بلقاسم، 2003، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد99، دولة الكويت، تشرين الثاني.
15. عبدالسلام، رضا، (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر.
16. عمر، حميدات، (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر (03)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
17. العنيزي، وسام حسين علي، (2018)، مجلة جامعة جيهان، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية، العدد (2) (الجزء -c)، اربيل.
18. عودة، محمد حسن، واخرون، (2021)، دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003 - 2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (11)، العدد (2).
19. عيسى، سيد، (1984)، اسواق واسعار صرف النقد الاجنبي، ط1، القاهرة، مصر.
20. الغالبي، عبد الحسن جليل، (2011)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
21. قدي، عبد الحميد، (2003)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجزائرية.
22. كرياتين، موروخي، (2007)، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية
23. كرياتين موروخي، (2010)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الدولي، الرياض: دار المريخ للنشر.
24. لخضر، عقبي، (2017)، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990- 2013)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
25. محي، براق حسين، (2019)، الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
26. المشهداني، خالد حمادي، وعبدالله، فخرهناك أمين، (2020)، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2003-2018)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد (51) ج 2.
27. معروف، هوشيار، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
28. معروف، هوشيار، (2013)، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
29. ناصف، عطية، وعمار، هشام محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
30. نعمة، سمير فخري، (2007)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Parkin, Michael, (2003), Macroeconomics, 6th edition, Pearson Education, Inc., New York.
2. Riehl Heinz, Rodriguez M. Rita, (1983), Foreign Exchange and Money Markets, Printed and by the Kingsport press.